

صنعاء تواجه العدوان بموازنتين: واحدة للحرب وأخرى للسلام

يواجه اليمن استحقاقات مالية لا يمكن تجاوزها في ظل استمرار العدوان والحصار اللذين خلفا أوضاعاً اقتصادية صعبة وتوقف العديد من الموارد الأساسية التي تغذي الموازنة العامة للدولة. لذلك وجهت «اللجنة الثورية العليا» بالعمل لبناء موازنتين: الأولى للحرب، والأخرى للسلام ولمواجهة الاحتياجات الضرورية

الإيرادية كمصلحة الضرائب والجمارك والواجبات، على أهمية العمل في مسارات متنوعة من أجل مواجهة الاستحقاقات المالية لهذا العام. وشدد الحوثي على حاجة البلاد خلال العام الحالي إلى بناء موازنتين: إحداهما تواكب استمرار العدوان والحصار، والأخرى لمواجهة ما بعد العدوان وتحقيق الانتصار عليه وتعمل على سد الاحتياجات الأساسية لمعالجة آثاره التي طالت كل شيء.

وفي الوقت الذي يستدعي إقرار أي موازنة عامة للدولة وفقاً للقانون الموافقة عليها من قبل الحكومة وإحالتها إلى البرلمان ومناقشتها بنأى بدأ، ومن ثم التصويت عليها، الأمر المتعذر حالياً، أكد مصدر في وزارة المالية لـ«الأخبار» أن الظروف الحالية التي تمر بها البلاد تستدعي العمل بموازنة العام ما قبل الماضي بأثر رجعي وفق القانون المالي. وكانت الحكومة المستقبلة برئاسة خالد بحاح قد أقرت منتصف كانون الثاني، العام الماضي، تمديد العمل بالموازنة العامة للعام 2014 نظراً إلى حالة عدم الاستقرار التي تشهدها البلاد. واستند حينها وزير المالية محمد منصور في قرار تمديد العمل بالموازنة السابقة إلى نص المادة 88 من الدستور الذي ينتج للحكومة العمل بموازنة العام المنقضي بأثر رجعي.

صنعاء - رشيد الحداد

تحديات جمة تواجه اليمن حالياً خلال العام 2016، في ظل التراجع الحاد للإيرادات العامة للدولة نتيجة الحصار والعدوان منذ عشرة أشهر، فالكثير من المشكلات المالية التي رحلت خلال الأعوام الماضية لا تزال حاضرة بقوة كارتفاع الدين العام الداخلي وتوقف عدد من القنوات المالية التي تغذي الموازنة العامة للدولة كإيرادات النفط التي تعتمد عليها البلاد بنسبة أساسية لتمويل الموازنة منذ عقود زمنية. وما ضاعف أيضاً من تلك التحديات هذا العام التراجع الحاد في إيرادات الجمارك والضرائب نتيجة الحصار الجوي والبحري والبحري المفروض منذ بداية العدوان.

وعلى الرغم من توقف النفقات الاستثمارية والإبقاء على النفقات الجارية في الحدود الدنيا كمرتبات

ظروف البلاد تستدعي العمل بموازنة عام 2014 بأثر رجعي

الموظفين وموازنات الوزارات والنفقات التشغيلية فقط، إلا أن الكثير من الالتزامات التي رحلت إلى العام الحالي تبقى حاضرة وتحتم على «اللجنة الثورية العليا» مواجهتها كفوائد الدين العام الداخلي الذي يرحل من عام إلى آخر والذي تجاوز الـ 3 تريليونات ريال (15 مليار دولار)، والنفقات العسكرية الضرورية التي لا يمكن تجنبها نظراً إلى استمرار العدوان وقتل التسوية السياسية، يضاف إلى ذلك تراجع التبادل التجاري بين اليمن ودول العالم إلى أدنى المستويات نتيجة الحصار.

كذلك، فإن إيمان «تحالف العدوان» في تدمير مئات المصانع الإنتاجية من غذاء ودواء ومواد كيميائية سيضعف فاتورة واردات البلاد من المواد الأساسية من غذاء ودواء، وفق الخطة التموينية لوزارة الصناعة والتجارة للعام الحالي. وبحسب الوزارة، فإنها تسعى إلى الاستيراد خلال العام الحالي 3 ملايين و25 ألف طن من مادة القمح و415 ألف طن من الأرز و673 ألف طن من السكر و98 ألف طن من الحليب ومشتقاته و176 ألف طن من زيت الطعام.

وفي ظل توقف إنتاج النفط نتيجة الحصار والعدوان وتوقف إنتاج أكثر من 160 ألف برميل في اليوم من النفط الخام، إلى جانب توقف عائدات الغاز المسال الذي يصدر إلى كوريا الجنوبية وعدد من دول آسيا، يسعى اليمن إلى استيراد مليوني طن من المشتقات النفطية في حال رفع الحصار المفروض عليه وفق وعود الأمم المتحدة.

ولمواجهة التحديات، أكد رئيس «اللجنة الثورية العليا»، محمد الحوثي، الذي عقد لقاءات عدة خلال الفترة الماضية مع قيادات الوحدات



انكماش الاقتصاد اليمني في 2015 بسبب العدوان والحصار متراجماً بنسبة 36% (أ ف ب)

السيارات غير المرسمة برسوم مخفوضة تتناسب مع الوضع الاقتصادي والمعيشي للمواطن اليمني لتعويض العجز في إيرادات الجمارك نتيجة الحصار المفروض وإغلاق كل الموانئ البرية وتراجع الحركة الملاحية في الموانئ البحرية والجوية، وتم تشكيل لجنة إشرافية لوضع الترتيبات اللازمة لفتح باب الترسيم للسيارات ووسائل النقل والمعدات والآليات والذي من المتوقع أن يدر للدولة مئات المليارات من الريالات.

وأقرت «اللجنة الثورية العليا» بدء عملية الترسيم من كانون الثاني على مرحلتين، على أن يتم فتح المرحلة

أجل إصلاح الاختلالات التي سببها العدوان والحصار الاقتصادي على الوطن وتوقف الكثير من الإيرادات الحيوية».

وأضاف المصدر أن «فريقاً من خبراء الوزارة يعملون على إعداد الخطط الكفيلة لمواجهة التحديات والصعوبات والتي من شأنها تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي».

في السياق ذاته، أكد القائم بأعمال وزير المالية، مطهر العباسي، أن الاقتصاد اليمني انكمش العام الماضي بسبب العدوان والحصار بنسبة 36% بالسالب.

ويهدف توفير موارد مالية جديدة، اقترحت وزارة المالية فتح باب ترسيم

وعلى الرغم من تقدير عجز الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2014 بـ 679 ملياراً و264 مليون ريال أي ما يزيد على 3 مليارات دولار، إلا أن ارتفاع العجز كان بسبب ارتفاع فاتورة استيراد المشتقات النفطية وارتفاع فاتورة الكهرباء المشتراة التي تجاوزت الـ 5 مليارات دولار، ولم تتحدث الحكومة المستقبلية مطلع العام الماضي عن أي تقديرات لارتفاع العجز السنوي، إلا أنها استبعدت «أي آثار سلبية لتقلبات أسعار النفط على جانب الموارد من جهة والمصروفات». وأشار المصدر في وزارة المالية إلى أن «وزارة المالية أعدت مصفوفة معالجات وتدابير من

ولد الشيخ: «أنصار الله» قامت بخطوات إيجابية لبناء

المنسق الإنساني للأمم المتحدة للقيام بجولة إلى محافظة تعز وعدد من المحافظات المنكوبة لتقديم كافة المساعدات وإيصالها إلى المتضررين في تلك المحافظات.

وفيما أعلن ولد الشيخ أنه أفرج عن وزير التعليم الفني والتدريب المهني، عبدالرزاق الأشول، وأربعة ناشطين إعلاميين وسياسيين آخرين لم يكشف عن أسمائهم، كشف أنه تلقى تأكيدات رسمية من «أنصار الله» بأن كلا من وزير الدفاع السابق محمود الصبيحي وشقيق الرئيس الفار، ناصر منصور وفيصل رجب بصحة جيدة، إضافة إلى ذلك أعلن الإفراج عن اثنين غير يمينيين كانا محتجزين في اليمن. وأشار المبعوث الأممي إلى أنه سيقوم بزيارات مقبلة وخاصة إلى تعز وعدد من المحافظات الأخرى قريباً.

وكان رئيس «اللجنة الثورية العليا»، محمد الحوثي قد وجه دعوة لولد الشيخ لزيارة محافظة تعز والإطلاع على حقيقة الوضع هناك والتحقق من عدم صحة ما يقال عن حصار تعز بعيداً عن المزادات والضجيج الإعلامي المضلل للحقائق لحسم «الموقف الدولي والسياسي حول هذه الجزئية». وعلمت «الأخبار» أن



أكد ولد الشيخ أن وزير الدفاع السابق وشقيق الرئيس الفار بصحة جيدة (الناضول)

وأكد المبعوث الدولي أنه سيواصل المشاورات مع «أنصار الله» والمؤتمر الشعبي العام» من أجل التوصل إلى خطوات إضافية في ما يتعلق ببناء الثقة تحضيراً للمشاورات المقبلة. وكشف عن أنه جرى الإتفاق مع حركة أنصار الله على إرسال وفد من الأمم المتحدة لزيارة اليمن قريباً برئاسة

أننا حريصون على تنفيذ كل ما خرجت به المفاوضات التي عقدت في كانون الثاني الماضي في سويسرا»، كما قدم شكره وتقديره لـ«أنصار الله» على «الخطوات الإيجابية التي تدخل في بناء الثقة» مطالباً بالمزيد من الخطوات في المراحل المقبلة لتعزيز الثقة.

لم يغادر المبعوث الدولي إلى اليمن، إسماعيل ولد الشيخ، العاصمة صنعاء خالي الوفاض، بل حمل معه خبراً لفريق الرئيس الفار عبد ربه منصور هادي عن أن وزير الدفاع السابق، محمود الصبيحي، وشقيق الرئيس الفار، رئيس جهاز الأمن السياسي (المخابرات)، في محافظات لحج، وأبين، وعدن، ناصر منصور، وفيصل رجب، المحتجزين لدى الجهات المختصة منذ شهر آذار من العام الماضي، «بصحة جيدة». في المقابل دعا رئيس «اللجنة الثورية العليا»، محمد الحوثي، المبعوث الأممي إلى زيارة تعز والأطراف حقيقة الوضع في المحافظة.

وبعد جولات محادثات عقدها طوال الأيام الماضية في صنعاء مع رئيس وأعضاء «اللجنة الثورية العليا» والقائمين بأعمال الوزارات والأطراف والمكونات السياسية، غادر ولد الشيخ أمس صنعاء تاركاً فريق عمله في صنعاء على أساس أنه سيعود لاحقاً.

وأوضح ولد الشيخ في تصريحات لوسائل الإعلام قبيل مغادرته مطار صنعاء الدولي أن «المفاوضات كانت إيجابية في معظمها ولم يتم تحديد موعد المشاورات المقبلة إلا